

Distr.: General
15 November 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الدورة التاسعة

نيويورك، ٢٤ كانون الثاني/يناير - ٤ شباط/فبراير ٢٠١١

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى

الجزء الوزاري الرفيع المستوى والحوار بشأن السياسات العامة مع رؤساء المنظمات الدولية

تقرير الأمين العام

موجز

ثمة قضايا رئيسية عدة معروضة على الجزء الوزاري الرفيع المستوى للدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، ويُذكر منها على وجه الخصوص الأهمية المتزايدة للغابات في مختلف الصكوك والعمليات المتعددة الأطراف، وإطلاق السنة الدولية للغابات ٢٠١١، وعملية تمويل الغابات، ومؤتمر الأمم المتحدة المقبل للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) وغير ذلك من المواضيع والتحديات الرئيسية والفرص المتاحة ذات الصلة بالغابات. ويمثل الجزء الوزاري الرفيع المستوى الذي من المقرر عقده على مدى يومين في ٢ و ٣ شباط/فبراير فرصة فريدة أمام الدول الأعضاء لتناول هذه القضايا الهامة وإسداء المشورة فيما يتعلق بالسياسات العامة وتقديم التوجيه بشأن هذه المسائل على نحو فعال.

* E/CN.18/2011/1.



وأُعد هذا التقرير لتسهيل إجراء مناقشات مستفيضة ومثمرة خلال الجزء الرفيع المستوى. وهو يتضمّن مذكّرة موجزة بشأن نتائج وآثار الجزأين السابقين الرفيعي المستوى للمنتدى واستعراضاً موجزاً للتحديات الرئيسية الماثلة أمام التنمية على الصعيد العالمي ودور الغابات في مواجهتها، فضلاً عن الفرص المستقبلية المتاحة في مجال الغابات. ويخلص التقرير إلى اقتراح سبل لتقوية وتعزيز إسهام الغابات في برنامج التنمية العالمي وفي المناسبات والعمليات العالمية الرئيسية الجارية والمقبلة.

المحتويات

الصفحة

٤	 المقدمة	أولا -
٤	 نتائج الجزأين الوزاريين السابقين الرفيعي المستوى	ثانيا -
٥	 التحديات الرئيسية الماثلة أمام التنمية على الصعيد العالمي	ثالثا -
٦	 تسخير الغابات لخدمة البشر	رابعا -
٧	 الغابات والقضاء على الفقر	ألف -
٩	 تمويل الغابات	باء -
١١	 الغابات كوسيلة لتحقيق الإدماج الاجتماعي وخلق فرص العمل	جيم -
١٣	 إدارة الغابات	دال -
١٤	 الغابات والاقتصادات الخضراء	هاء -
١٧	 الغابات: قضية متعددة الأبعاد وذات آثار واسعة النطاق تطال مختلف القطاعات	خامسا -
٢٠	 السنة الدولية للغابات ٢٠١١ ومؤتمر قمة ريو + ٢٠: فرصتان ذهبيتان	سادسا -
٢٢	 الاستنتاجات	سابعا -
٢٤	 التوصيات	ثامنا -

أولاً - المقدمة

١ - قرّر منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، في برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥ المعتمد في دورته السابعة، عقد جزء وزاري رفيع المستوى في دورتيه التاسعة والحادية عشرة في عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٥ على التوالي. ومن المقرر أن يُعقد الجزء الوزاري الرفيع المستوى للدورة التاسعة يومي ٢ و ٣ شباط/فبراير ٢٠١١.

٢ - وسيشمل افتتاح الجزء الوزاري الرفيع المستوى الإطلاق الرسمي للسنة الدولية للغابات (السنة الدولية للغابات ٢٠١١) وسلسلة من الاحتفالات والمناسبات الخاصة، بمشاركة مسؤولين رفيعي المستوى من الدول الأعضاء والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات، فضلاً عن ممثلي المجموعات الرئيسية. وبعد الجلسة الافتتاحية، سيواصل الجزء الرفيع المستوى عمله في إطار اجتماعات موائد مستديرة متنوعة، يناقش كلٌّ منها قضية رئيسية متصلة بالغابات. كما سيُعقد حوار رفيع المستوى بين المسؤولين ورؤساء المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات خلال اليوم الثاني من الجزء المذكور. وأخيراً، من المتوقع أن يختتم الجزء الوزاري الرفيع المستوى أعماله باعتماد إعلان وزاري. ومن المتوقع أن يتركز اهتمام وسائط الإعلام العالمية على الجزء الرفيع المستوى، وبخاصة على مناسبة إطلاق "السنة الدولية للغابات ٢٠١١".

ثانياً - نتائج الجزأين الوزاريين السابقين الرفيعي المستوى

٣ - عُقد حتى الآن جزءان وزاريان رفيعا المستوى، الأول خلال الدورة الثانية للمنتدى، والثاني خلال دورته الخامسة. ونتج عن الجزء الأول اعتماد إعلان وزاري وتوجيه رسالة من المنتدى إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢ في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا. وأحال الأمين العام هذا الإعلان إلى مؤتمر القمة العالمي عن طريق لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة آنذاك. وأدمج منطوق الإعلان الوزاري لاحقاً كما هو في خطة جوهانسبرغ التنفيذية^(١).

٤ - ولم يعتمد الجزء الوزاري التالي المعقود خلال الدورة الخامسة للمنتدى إعلاناً وزارياً. وأحاط الوزراء علماً بموجز المناقشات الذي أعدّه الرئيس (انظر

(١) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، الفقرة ٤٥ من المرفق. كما يمكن الاطلاع على التقرير عبر الموقع الشبكي التالي:

www.un.org/esa/dsd

18/2005/42-E/CN.18/2005/18. ومن التوصيات السياساتية الرئيسية التي سلط الضوء عليها في ذلك الموجز الحاجة إلى تحديد الأهداف العالمية للغابات التي من شأنها أن تحفز العمل على جميع المستويات وأن تحت البلدان على تحديد أهداف خاصة بها للوفاء بتلك الالتزامات.

٥ - ومهد الجزء الوزاري الرفيع المستوى للدورة الخامسة الطريق، إلى حد بعيد، أمام التوصل إلى اتفاق تاريخي داخل الجمعية العامة في عام ٢٠٠٧ بشأن الصك غير الملزم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات، وفي وقت لاحق من العام نفسه، بشأن الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، من خلال البدء بعملية التفاوض وإحالة مشروع النص التفاوضي إلى الدورة السادسة للمنتدى.

ثالثاً - التحديات الرئيسية الماثلة أمام التنمية على الصعيد العالمي

٦ - أحرزت الجهود الجماعية المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية شيئاً من التقدم في العديد من المجالات. وقبل عام ٢٠٠٨، وضعت الاتجاهات المشجعة العديد من المناطق على المسار السليم لتحقيق بعض هذه الأهداف على الأقل. لكن التقدم كان بطيئاً ومتفاوتاً، وقد فشل المجتمع العالمي في بلوغ عدد من تلك الأهداف.

٧ - وتشير التحليلات إلى أن من المرجح لآثار الأزمة المالية العالمية أن تدوم، إذ يُتوقع أن تسجل معدلات الفقر في عام ٢٠١٥ وما بعده، حتى عام ٢٠٢٠، ارتفاعاً يفوق ما كانت لتسجله لو نما الاقتصاد العالمي بشكل مطرد بوتيرة ما قبل الأزمة. وفي ظل فقدان الوظائف، اضطر المزيد من الناس للقبول بفرص عمل غير مستقرة؛ وفي عام ٢٠٠٩، كانت نسبة ٦٠ في المائة من الوظائف المشغولة غير مستقرة.

٨ - ويلوح بشكل واضح في الأفق الأثر المدمر لتغير المناخ، فيما يتزايد على الصعيد العالمي خطر الوفاة أو الإعاقة وتكبد الخسائر الاقتصادية نتيجة للكوارث الطبيعية والتدهور البيئي، وهذا ما يؤثر تأثيراً حاداً على البلدان الأكثر فقراً. وبين بداية عام ٢٠٠٨ وآذار/مارس ٢٠١٠، قُتل ٤٧٠ ٠٠٠ شخص نتيجة للكوارث الطبيعية. وبلغت الخسائر الاقتصادية ٢٦٢ بليون دولار خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٩ - وكان التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بطيئاً على جميع الجبهات، بدءاً من التعليم ووصولاً إلى صنع القرار السياسي. وما زال عدد الرجال يفوق عدد النساء في مجال العمل بأجر خارج قطاع الزراعة في جميع المناطق تقريباً.

١٠ - وما زالت المعونات الواردة أقل بكثير من الهدف الذي حددته الأمم المتحدة لأغلب المانحين البالغ نسبة ٠,٧ في المائة من دخلهم القومي الإجمالي. وفي عام ٢٠٠٩، لم تنجح

سوى الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا في بلوغ هذا الهدف أو تجاوزه. وفي عام ٢٠٠٩، بلغ صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية ١١٩,٦ بليون دولار، أو ما يعادل نسبة ٠,٣١ في المائة من الدخل القومي للبلدان المتقدمة مجتمعة^(٢).

١١ - وتتواصل إزالة الغابات والفقدان الطبيعي للغابات بمعدل مثير للقلق في العديد من المناطق والبلدان. وتتناقص مساحة الغابات البكر بحوالي ٤ ملايين هكتار سنوياً. وقد انخفضت العمالة في مجال إنشاء الغابات وإدارتها واستخدامها بحوالي ١٠ في المائة على الصعيد العالمي بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥^(٣). وأُبلغ بأن ما متوسطه ١ في المائة من جميع الغابات يتأثر سنوياً إلى حد كبير بحرائق الغابات. كما أن تفشي الآفات الحشرية في الغابات يلحق الضرر بحوالي ٣٥ مليون هكتار من الغابات سنوياً، في المناطق المعتدلة والشمالية بشكل رئيسي.

١٢ - ويشمل حالياً عدد الموظفين العاملين في المؤسسات العامة للغابات تناقصاً على الصعيد العالمي. وقد أُفيد بأن حوالي ١,٣ مليون شخص كانوا يعملون في المؤسسات العامة للغابات في عام ٢٠٠٨، ونسبة ٢٢ في المائة منهم من الإناث. وعلى الصعيد العالمي، تراجع عدد الموظفين في تلك المؤسسات بنسبة ١,٢ في المائة سنوياً منذ عام ٢٠٠٠. ويعمل أكثر من ٢٠ ٠٠٠ مهني في المؤسسات العامة لبحوث الغابات.

١٣ - وتستدعي مواجهة هذه التحديات المستمرة وغيرها التزاماً أقوى بكثير من جانب البلدان والمجتمع العالمي ككل، وذلك بالعمل معاً بشكل فعال للتعجيل في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية العالمية، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، بحلول عام ٢٠١٥. إذ يرجح عدم تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية في أغلب المناطق في غياب دفعة قوية إلى الأمام. وتحدد التحديات القديمة والجديدة بمواصلة إبطاء التقدم المحرز في بعض المجالات، أو حتى بتعطيل ما أُحرز من نجاح حتى الآن.

رابعاً - تسخير الغابات لخدمة البشر

١٤ - تسخير "الغابات لخدمة البشر" هو الموضوع العام للدورة التاسعة للمنتدى. وفي وقت تُعتبر فيه الغابات عنصراً رئيسياً في إيجاد أي حل للتحديات العالمية الراهنة، تتيح

(٢) الأرقام المذكورة في الفقرات أعلاه مستمدة بشكل رئيسي من تقرير فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.10.I.12). ويمكن الاطلاع على التقرير عبر الموقع الشبكي التالي: www.un.org/millenniumgoals/reports.

(٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، (Global Forest Resources Assessment 2010 (Rome, 2010).

للمنتدى المناقشة المركزة لهذا الموضوع على مستوى الوزراء والمسؤولين الرفيعي المستوى للدول الأعضاء خلال إطلاق مناسبة "السنة الدولية للغابات ٢٠١١"، فرصة لفهم أفضل للفوائد المتأتية من جميع أنواع الغابات لجميع البشر وجميع البلدان، وحتى للبلدان التي تفتقر إلى الغابات أو التي لديها مناطق حرجية صغيرة أو أشجار خارج الغابات.

١٥ - وسعيًا إلى اعتماد نهج للغابات يتمحور حول البشر، ينبغي النظر عن كثب إلى أوجه الترابط القائمة بين الغابات والمسائل التي تؤثر إلى حد بعيد على حياة الناس اليومية ومستقبلهم، ومنها القضاء على الفقر، والمسائل المالية، والحكم، والاقتصادات الخضراء، والعمالة، والإدماج الاجتماعي، والتحديات العالمية الماثلة أمام التنمية. ومن الناحية العملية، تمثل الغابات نقطة التقاطع بين جميع جوانب الحياة البشرية. وتوفر الغابات سلعا وخدمات أساسية للحضارات وحيوية للتنمية الاقتصادية، كما أنها تتيح الوصول إلى المياه النظيفة وتحقيق الإنتاجية الزراعية وحفظ التربة والسيطرة على الفيضانات. وتؤدي الغابات ٨٠ في المائة على الأقل من التنوع البيولوجي البري، كما تشكل بالوعة كربون رئيسية لتنظيم المناخ العالمي. وتسهم الغابات على نحو كثيف في القضاء على الفقر؛ كما يعتمد أكثر من ١,٦ بليون شخص في العالم على موارد الغابات لكسب رزقهم.

١٦ - وتقوم الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، فضلاً عن الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات لعام ٢٠٠٧، أمثلة على التطور الحاصل في التفكير والقائم على التحول من نهج للغابات متمحور حول القطاعات إلى نهج متمحور حول البشر. ويشكل الجزء الرفيع المستوى للدورة التاسعة للمنتدى أول اجتماع رفيع المستوى للمنتدى منذ اعتماد صك الغابات والأهداف العالمية المتعلقة بالغابات. وعلاوة على ذلك، يُعقد هذا الاجتماع في أعقاب الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وقبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ (المعروف أيضاً بمؤتمر ريو ٢٠+). وفي هذا السياق، يمكن أن يكتسي الجزء الرفيع المستوى للدورة التاسعة للمنتدى أهمية كبيرة جداً من حيث تناول الصلات القائمة بين الغابات والنظم الإيكولوجية والقطاعات الأخرى، وكفالة أن تؤدي الغابات دورها الكامل في الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

ألف - الغابات والقضاء على الفقر

١٧ - الفقر حالة متعددة الأبعاد. وهذه الحالة لا تعني فقط عدم التمتع بدخل كريم، وإنما تنطوي أيضاً على قياس معين للوضع الصحي ومستوى التعليم والشعور بالأمن ونوعية الحكم واحترام العدالة وحقوق الإنسان والمساواة. وفي العديد من البلدان، يظهر الفقر في المناطق الريفية نتيجة لاستنفاد الموارد الطبيعية التي كانت تعتمد عليها الأجيال السابقة.

وينعكس ذلك من خلال ازدياد تحات التربة وفقدان خصوبة التربة وإزالة الغابات دون ضوابط وتناقص إمدادات المياه. ويستتبع هذه العوامل مجتمعةً من حيث أثرها على الفقر، انخفاض في الإنتاج الزراعي، وزيادة حدة انعدام الأمن الغذائي، وتناقص الحطب لتلبية احتياجات الطاقة المنزلية، وعدم توفر إمدادات كافية من المياه للاستهلاك والصرف الصحي، وفقدان رأس المال الحرجي القيم للتنمية الاقتصادية والاستقرار البيئي.

١٨ - وتسهم الغابات بشكل مباشر في تحقيق هدف الحد من الفقر والجوع من خلال توفير النقدية والدخل وفرص العمل والسلع الاستهلاكية للأسر الفقيرة. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، فإن ما يقرب من ربع فقراء العالم يعتمدون على الغابات لتأمين مصدر رزقهم. وتتوقف مصادر رزق نحو ٢٤٠ مليون شخص من فقراء العالم الذين يعيشون في المناطق الحرجية للبلدان النامية على حماية هذه الغابات، وفي كثير من الأحيان على إعادة تأهيلها. لكن ما ينبغي التشديد عليه هو أن إسهامات الغابات لا تقتصر على الحد من الجوع والأزمات، بل هي قد تولّد أثراً أكبر عبر زيادة الدخل وجعله أكثر استدامة في حال إدارتها على نحو مستدام، وهذا ما يؤدي بدوره إلى الحد من الفقر. ففي زيمبابوي، على سبيل المثال، ضاعف المنتجون المحليون الدخل الذي كانوا يحققونه سابقاً من زراعة القطن عن طريق جمع وبيع بذور البواباب إلى شركة لتجهيز المنتجات الزراعية. وفي ملاوي، تمكّنت الأسر المعيشية من تحقيق ثلاثة أضعاف دخلها للفرد، الذي ترايد من ٣ ٠٠٠ كواشا (٢٢ دولاراً) إلى ٩ ٠٠٠ كواشا (٦٧ دولاراً)، عبر التحول إلى أنشطة الحراثة المستدامة، بما يشمل تربية الدجاج الحبشي وإنتاج عصير فواكه البواباب وتربية النحل^(٤). وعلاوة على ذلك، تسهم الغابات في الاستدامة البيئية من خلال توفير مجموعة متنوعة من الخدمات البيئية وتوفير المنتجات الحرجية المتجددة الخشبية وغير الخشبية^(٥). كما يمكن أن تؤدي المنتجات الحرجية غير الخشبية دوراً هاماً في سد الفجوة القائمة لصالح فقراء الأرياف، وأن تشكل أيضاً في ظروف معينة توطئة للخروج من الفقر^(٦).

(٤) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.10.I.7). ويمكن الاطلاع عليه عبر الموقع الشبكي التالي: www.un.org/millenniumgoals/reports.

(٥) "Experts emphasize forests' contribution to the Millennium Development Goals". يمكن الاطلاع على التقرير عبر الموقع الشبكي التالي: www.fao.org/newsroom/en/news/2005/89264/index.html.

(٦) Elaine Marshall, Kathrin Schreckenber and Adrian Newton, "What contribution does successful non-timber forest product commercialization make to the Millennium Development Goals", and Daniela Gomes Pinto and Peter May, "Supporting community non-timber forest product enterprises in the Amazon", *European Tropical Forest Research Network News*, No. 47-48 (Winter 2006-2007). Available from www.etfrn.org/etfrn/newsletter/news4748.

١٩ - وفي الحالات التي تؤدي فيها الغابات دوراً أساسياً في تمكين البشر من مواجهة الفقر، ينبغي حماية حقوق الذين يعتمدون على الغابات من خلال توفير وتأمين حيازة المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية والوصول إليها. فحماية الضعفاء الذين يعتمدون على الغابات عنصر هام من عناصر الإدارة المستدامة للغابات، تماماً كإنشاء بيئة مؤاتية للتخفيف من حدة الفقر. ونظراً إلى أن الشعوب الأصلية المقيمة في مناطق الغابات تمثل بعض أشد الناس فقراً وضعفاً في العالم الذين لا يملكون أيضاً سوى إمكانية محدودة للوصول إلى العالم الخارجي، فهي بحاجة إلى إيلائها اهتماماً خاصاً على سبيل الأولوية. وينبغي القيام ببعض الخطوات الهامة لكفالة حماية الناس المقيمين في الغابات باعتماد إصلاحات في مجال حيازة الأراضي وتوفير الخدمات المالية لأنشطة الغابات وإعادة النظر في الأنظمة المتعلقة بالغابات التي تمس الفقراء^(٧).

باء - تمويل الغابات

٢٠ - يشكل التمويل جزءاً لا يتجزأ من الشراكة العالمية من أجل التنمية والإدارة المستدامة للغابات. وقد وضع القرار الصادر في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة للمنتدى بشأن وسائل التنفيذ (انظر E/2009/118-E/CN.18/SS/2009/2) إطاراً سليماً لمساعدة البلدان على تجنب تكرار مناقشة المفاهيم والتدابير التي سبق أن أُنقِصَ عليها، ولتضييق نطاق خلافاتها ونهجها، حرصاً على النظر في تمويل الغابات بطريقة استراتيجية للغاية. وفي ذلك القرار، اعترف المنتدى بأن تمويل الغابات ليس كافياً وأعاد التأكيد على أن استراتيجيات تمويل الغابات ينبغي أن تكون شاملة لجميع أنواع الموارد من جميع المصادر.

٢١ - ويجعل القرار المذكور من التعاون والمشاركة والقدرة على الاستجابة أساساً لأي حل نهائي لتمويل الغابات. ويضع إطاراً لتمويل الغابات في سياق أهداف التنمية العالمية لا في سياق المواجهة السياسية بين الجنوب والشمال أو الموارد الوطنية مقابل الموارد الدولية. والاعتراف جلي بالثغرات القائمة في تمويل الغابات في البلدان النامية وباحتياجات التمويل، ولا سيما في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة.

٢٢ - ومن خلال اعتماد ذلك القرار، وضع المنتدى رؤية جديدة تنطوي على اعتراف بأن تمويل الإدارة المستدامة للغابات يشكل إجراء حاسماً للمضي في برنامج التنمية العالمية. وفي ذلك القرار أيضاً، أصدر المنتدى تكليفاً على وجه التحديد بإنشاء فريق خبراء مخصص

(٧) David Kaimowitz, "Forests and the Millennium Development Goals", *European Tropical Forest Research Network News*, No. 47-48

دولي مشترك بين الحكومات مفتوح العضوية بغية تقديم مقترحات بشأن استراتيجيات تعبئة الموارد من جميع المصادر دعماً لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، وتنفيذ الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات، بما يشمل في جملة أمور تعزيز وتحسين فرص الحصول على الأموال وإنشاء صندوق تبرعات عالمي للغابات، مع مراعاة مسائل منها نتائج استعراض المنتدى لأداء العملية التيسيرية، وآراء الدول الأعضاء، واستعراض صكوك وعمليات التمويل ذات الصلة بالإدارة المستدامة للغابات.

٢٣ - وفي الوقت نفسه، شهد الهيكل الدولي لتمويل الغابات تغييرات كبيرة. وبرزت توقعات كبيرة بأن يؤدي الحصول على التمويل مقابل خفض انبعاثات كربون الغابات إلى تعبئة موارد إضافية غير مسبقة، وبرزت توقعات، إلى حد أقل، بشأن خطط الدفع الأخرى للخدمات البيئية في سياق دعم الإدارة المستدامة للغابات. وإذا ما صُممت هذه المبادرة بشكل سليم، يمكن أن يشكل كلٌّ من التمويل المرتبط بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، والدور الذي يؤديه حفظ الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزون الكربون في الغابات، حافزاً على توظيف استثمارات تحويلية وأوسع نطاقاً في مجال الإدارة المستدامة للغابات، بما يشمل الاستثمارات العامة والخاصة.

٢٤ - ويتيح التمويل المرتبط بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها فرصة كبيرة أمام تمويل الغابات. وعلى الرغم من الإمكانيات الهائلة التي تنطوي عليها تدفقات التمويل المرتبط بهذا الخفض، فمن المرجح إلى حد بعيد ألا تتمكن هذه التدفقات من معالجة جميع ثغرات وقيود التمويل التي يعاني منها تنفيذ الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات. ذلك أن هذا التمويل لا يلبّي احتياجات العدد الهائل من البلدان التي تحوي غابات مكوّنة من الأراضي الجافة. وهذه البلدان مستبعدة من الموارد المخصصة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها رغم أن غاباتها تؤدي دوراً هاماً في إدارة المياه، ومكافحة التناح، وحماية التنوع البيولوجي، والتخفيف من آثار تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، فقد أدّت التعاريف المتنوعة للإدارة المستدامة للغابات والتفسيرات المختلفة لهذا المفهوم وعدم وجود توافق بين البلدان والمنظمات بشأن تعريف محدد إلى إضعاف قدرة البلدان على إجراء مقارنة كاملة لما جرى القيام به حتى الآن من أجل الغابات وما زال ينبغي القيام به. وثمة مخاوف أيضاً من أن تصبح أنشطة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية بديلاً من الالتزامات التي أعلنتها البلدان المتقدمة بشأن التخفيف من غازات الاحتباس الحراري.

٢٥ - وعُقد الاجتماع الأول لفريق الخبراء المخصص المشترك بين الحكومات المفتوح العضوية بشأن تمويل الغابات في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وألقت المناقشات التي دارت على مستوى فريق الخبراء الضوء على الحاجة إلى إبداء مزيد من التعاون وتبادل الخبرات بين الحكومات من أجل وضع آليات تمويل مبتكرة، فضلاً عن تعميق التعاون مع القطاع الخاص، والحاجة إلى إشاعة بيئة مؤاتية لاستثمارات القطاع الخاص. كما أكّدت المناقشات على ضرورة إشراك الحكومات والشراكة التعاونية في مجال الغابات وفريقها الاستشاري للشؤون المالية، في نواحٍ فنية أكبر في تحديد خيارات التمويل المتاحة للغابات وأساليبها وهياكلها الممكنة قبل عقد الاجتماع الثاني لفريق الخبراء. ورأى المشاركون في الاجتماع الأول أن هناك حاجة لإجراء تقييم لمختلف خيارات هيكل تمويل الغابات، بينها إنشاء صندوق عالمي للغابات، ستعمل الأمانة على إعداده للنظر فيه خلال الاجتماع الثاني.

جيم - الغابات كوسيلة لتحقيق الإدماج الاجتماعي وخلق فرص العمل

٢٦ - تنطوي الإدارة المستدامة للغابات على أبعاد اقتصادية وبيئية واجتماعية. وفي الجهود التي بُذلت من أجل تعزيز الإدارة المستدامة للغابات، أولي مزيد من الاهتمام للمسائل الاقتصادية والبيئية، فيما لم يُستكشف ولم يُفهم بالقدر نفسه البعد الاجتماعي لهذا العمل وتأثيره على البيئة. وهناك فهم متزايد لأهمية الأنشطة الاقتصادية التي يضطلع بها أصحاب الحقوق في الغابات من شعوب أصلية ومجتمعات محلية وأسر، سواء على صعيد المديرين أو المالكين، علاوة على أنشطة العاملين والنساء والشباب داخل هذه المجموعات وبموازاتها.

٢٧ - ويتناول البعد الاجتماعي للغابات نوعية ونطاق العلاقات القائمة بين الأسر والمجتمعات المحلية والمناطق بخصوص الغابات. وتشكّل هذه العلاقات الأساس لإحراز تقدم مطرد في ممارسات إدارة الغابات وتوليد وتوزيع الفوائد الاقتصادية المتزايدة من الغابات التي تدار على نحو مستدام. ولهذه القوة أو الضعف النسبيين لهذا الأساس تأثير عميق في قدرة المجتمعات المحلية على الإسهام في إدخال تحسينات دائمة على ممارسات الإدارة وما ينتج عن ذلك من تحسينات في الفوائد الاقتصادية وحفظ التنوع البيولوجي والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

٢٨ - ويسهم كلٌّ من المجتمعات المحلية والأشخاص، بما يشمل الشعوب الأصلية والنساء والفتيات، إلى أبعد الحدود، في الفوائد المتأتية من الإدارة المستدامة للغابات والأنشطة الاقتصادية ذات الصلة. ويمكن تعزيز هذا الإسهام إلى حد كبير عبر زيادة الاستثمار في مجموعة من القدرات وإدماج هذه المجموعات في عملية إعداد وتطوير وتنفيذ السياسات

المتعلقة بالغابات. وتشمل التدابير المفيدة الأخرى تحسين المهارات الإدارية للمجتمعات المحلية والأشخاص الذين يعتمدون على الغابات وتحسين الوصول إلى الأسواق وإقامة هياكل للتسويق والشبكات ذات الصلة، وتعزيز البرامج التدريبية والتثقيفية الإرشادية في مجال الغابات.

٢٩ - ويتيح تحسين إدارة الموارد البيئية والطبيعية الشحيحة فرصاً اقتصادية هامة. وبالتالي، فإن الاستفادة من الفرص التي يتيحها كلٌّ من النمو الأخضر والمناطق الأكثر استدامة بيئياً أمام خلق فرص العمل بات يشكل للعديد من الحكومات أولوية سياسية هامة على مستوى الاقتصاد الكلي. وتستتبع ذلك زيادة كبيرة في الاستثمارات داخل مجموعة من القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على رأس المال الطبيعي لكونها وتعززه أو تلك التي تخفض من مستوى المخاطر الإيكولوجية والبيئية.

٣٠ - ويعمل حوالي ١٠ ملايين شخص في إدارة الغابات وحفظها، وهناك عدد أكبر بكثير من الأشخاص الذين يعتمدون اعتماداً مباشراً على الغابات لتأمين رزقهم. وقد انخفضت العمالة المبلغ عنها على صعيد إنشاء الغابات وإدارتها واستخدامها بنسبة تناهز ١٠ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، وقد يُعزى ذلك إلى المكاسب التي تحققت في إنتاجية العمل. وشهدت أوروبا وشرق آسيا وأمريكا الشمالية انخفاضات حادة على هذا الصعيد (١٥ إلى ٤٠ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥)، في حين ارتفعت نسبة هذه العمالة إلى حد ما في مناطق أخرى. وأفاد أغلب البلدان عن ازدياد فرص العمل في مجال إدارة المحميات. ونظراً إلى أن العديد من فرص العمل في مجال الغابات قائم خارج القطاع الرسمي، فإن العمل في الغابات يكتسي حتماً أهمية أكبر بكثير مما تعكسه الأرقام المبلغ عنها، سواء على مستوى تأمين الرزق في الأرياف أو داخل الاقتصادات الوطنية.

٣١ - ويملك القطاع العام نسبة ٨٠ في المائة من غابات العالم، لكن ملكية وإدارة الغابات من جانب المجتمعات المحلية والأفراد والشركات الخاصة في ازدياد. وعلى الرغم من التغييرات الطارئة في ملكية الغابات وحيازتها في بعض المناطق، فإن معظم غابات العالم لا تزال مملوكة عاماً. والاختلافات بين المناطق كبيرة. فنسبة الملكية الخاصة في أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى وأوروبا (باستثناء الاتحاد الروسي) وأمريكا الجنوبية وأوقيانوسيا أعلى مقارنة بالمناطق الأخرى. وهذا يدل على أهمية دور الحكومات في وضع السياسات والتدابير المناسبة التي تزيد من إمكانات الغابات على خلق فرص العمل. وبطبيعة الحال، ثمة اتجاه متزايد في بعض المناطق نحو إشراك المجتمعات المحلية والأفراد والشركات الخاصة في إدارة غابات القطاع العام. لذا من الضروري تشجيع زيادة مشاركة هذه القطاعات غير الحكومية

في إدارة الغابات، ضمن أطر تنظيمية سليمة، تكفل استدامة موارد الغابات وصون حقوق الناس الذين يعتمدون في حياتهم على هذه الغابات.

دال - إدارة الغابات

٣٢ - أحرز تقدم كبير في وضع السياسات والقوانين والبرامج الوطنية المتعلقة بالغابات. وبين البلدان الـ ١٤٣ التي لديها بيان سياسة عامة بشأن الغابات، أصدر ٧٦ بلداً هذه البيانات أو عمل على تحديثها، بدءاً من عام ٢٠٠٠. ومن البلدان الـ ١٥٦ التي لديها قوانين محددة بشأن الغابات، أفاد ٦٩ بلداً، في أوروبا وأفريقيا بشكل رئيسي، بأن قوانينها الحالية بشأن الغابات قد سُنّت أو عُدّلت بدءاً من عام ٢٠٠٥. وتغطي البرامج الوطنية المتعلقة بالغابات ما يقرب من ٧٥ في المائة من غابات العالم، وهي كناية عن عملية قائمة على المشاركة لوضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالغابات والالتزامات الدولية على الصعيد الوطني.

٣٣ - وتشكل الإدارة السليمة، مع تحديد واضح لمبدأي المسؤولية البيئية والمسؤولية الاجتماعية، شرطاً أساسياً للإدارة المستدامة للغابات. وينبغي كذلك بذل جهود لتحسين إنفاذ القانون وكبح الأنشطة غير القانونية المتصلة بالغابات، التي كثيراً ما تؤدي إلى تدمير النظم الإيكولوجية وتحرم المجتمعات المحلية التي تعتمد على الغابات من مصادر رزقها.

٣٤ - ومن الضروري إيصال صوت الناس إلى القيمين على إدارة الغابات إذا كان الهدف هو كفالة استفادتهم من الغابات والحفاظ على الفوائد المستدامة والطويلة الأجل المتأتية منها. ومن الأهمية بمكان إشراك السكان المقيمين في الغابات أو بالقرب منها في القرارات المتعلقة بالغابات، وكفالة الأمن المعيشي للفقراء والمهمشين الذين يعتمدون على الغابات. وثمة أدلة متزايدة على أن نقل سلطة ومسؤولية الإدارة المستدامة للغابات إلى المجتمعات المحلية يؤدي في آن معاً إلى الحد من الفقر بشكل كبير وإلى تحسين أحوال الغابات. كما تبين الدراسات أن انتقال السلطة والمسؤوليات يؤدي إلى تحسين كسب الرزق وأحوال الغابات^(٨).

٣٥ - ويشكل تعزيز التشريعات الوطنية وإنفاذها محالاً هاماً إضافياً. كما يُسهم توضيح وتعزيز حقوق الحيازة والوصول المتعلقة بأراضي الغابات واستخدامها، وتحقيق اللامركزية وتعزيز الشراكات بين الحكومات ومالكي الغابات والمجتمعات المحلية والصناعة والتجارة والمجتمع المدني في تحسين إدارة الغابات. وينبغي مواصلة تشجيع البلدان على تعزيز شهادة منشأ الأخشاب والمنتجات الخشبية، ونُظم سلسلة المسؤوليات ومدونات قواعد السلوك

(٨) Rebecca Hardin and Arun Agrawal, "Forests, people and tenure: culture, communities and sustainable development" (Ann Arbor, University of Michigan, September 2010).

الطوعية، بوصفها أدوات هامة في مكافحة الممارسات غير القانونية في قطاع الغابات. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعزيز فرص وصول سلع الغابات المنتجة بشكل قانوني ومستدام إلى الأسواق، بما يشمل قواعد المشتريات العامة، إلى جانب نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات.

٣٦ - وتنطوي إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة على التوفيق بين المصالح المتباينة والمتضاربة أحياناً، مما يثير قلق الحكومات والمالكين من القطاعين العام والخاص والمديرين والجهات المعنية الأخرى. ولا تمتلك وكالة واحدة أو فئة واحدة من الجهات الفاعلة المعرفة والقدرة على تعزيز إدارة الغابات على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، ينبغي تشجيع التعاون بين مختلف مديري ومستخدمي الغابات، على مختلف مستويات صنع القرار المتصل بالغابات، لأن هذه هي الطريقة الأكثر فعالية لتحسين جني الفوائد المختلفة التي توفرها الغابات للبشر والكوكب.

هاء - الغابات والاقتصادات الخضراء

٣٧ - يتضح شيئاً فشيئاً أن الطريق نحو التعافي من الأزمة المالية العالمية طويلة ومتعرج ووعر. فبعد سنة من الانتعاش الهش وغير المتكافئ، أخذ نمو الاقتصاد العالمي يتباطأ اليوم على نطاق واسع، منذراً بضعف أكبر للنمو في عام ٢٠١١. وما زال ضعف الاقتصادات الكبرى للبلدان المتقدمة النمو يعكس وضعاً ينسحب على الانتعاش العالمي. ولا يبدو أن هناك حلاً سريعاً للخروج من المأزق العديدة التي تواجه هذه الاقتصادات في أعقاب الأزمة المالية. إذ لا يزال عرض الائتمانات خجولاً، كما أن الوضع المالي الهش، بشكل أعم، لا يزال مستمراً. وما زالت البطالة مرتفعة والطلب المحلي هزيلاً^(٩).

٣٨ - وما برحت بعض البلدان تطبق، في سعيها إلى التخفيف من حدة المخاطر التي تشكلها هذه التحديات المالية ومواجهتها، حزم تحفيز اقتصادي بغية مواجهة الأزمة وتشجيع التوجه نحو اقتصاد أكثر اخضراراً. ومع أن خضرة الاقتصاد العالمي، الهادفة إلى تحقيق قدر أكبر من الاستدامة عن طريق الحد من الآثار السلبية على البيئة وتغير المناخ، كانت تطبق أصلاً قبل حصول الأزمة الاقتصادية، فقد اعتبرت هذه الأزمة حافزاً لبعض الحكومات على تسريع عملية بناء الاقتصادات الخضراء. وسيشكل أيضاً الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر موضوعاً سيجري التطرق إليه في مؤتمر ريو + ٢٠.

(٩) اجتماع الفريق العامل بشأن الاقتصاد العالمي (مشروع LINK) وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "LINK global economic outlook: October 2010". متاح على الموقع www.un.org/esa/policy/link/presentations10/geo201010.pdf

٣٩ - وما من تعريف متفق عليه لـ "الاقتصاد الأخضر" على الصعيد العالمي، وليس هذا التقرير في وارد إعطاء تعريف لهذا المصطلح. وينطوي أساساً مفهوم الاقتصاد الأخضر على الربط بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية. كما أنه قد ينطوي على تحقيق النمو وخلق فرص العمل من أنشطة أقل تلويثاً وأكثر كفاءة في استخدام الموارد، بما في ذلك في مجالات الطاقة والمياه والنفايات والمباني والزراعة والغابات، فضلاً عن إدارة التغيرات الهيكلية ذات الصلة، كالأثار السلبية المحتملة على الأسر الضعيفة والقطاعات الاقتصادية التقليدية. بيد أن السؤال المطروح يبقى في معرفة ما إذا كانت هذه القضايا هي الوحيدة التي يتعين على البلدان أن تأخذها في الاعتبار لدى بناء اقتصادات خضراء. وثمة قضية رئيسية يتعين مراعاتها بالكامل في إطار مناقشة السياسات العالمية بشأن هذا الموضوع وهي أن مفهوم الاقتصاد الأخضر والآثار السياسية المرتبطة بذلك ستطبق بشكل مختلف تبعاً للبلدان، وذلك رهناً بالظروف والقدرات والأولويات الوطنية.

٤٠ - وسواء، كانت حضنة الاقتصاد، كما يعتقد البعض، هي عملية تنم عن إعادة تصميم الأعمال التجارية والبنية التحتية بغية تقديم أفضل العائدات من استثمارات الرساميل الطبيعية والبشرية والاقتصادية، والعمل في الوقت نفسه على خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، واستخراج واستخدام كمية أقل من الموارد الطبيعية، وتوليد كمية أقل من النفايات والحد من الفوارق الاجتماعية، أو، كما يرى البعض الآخر، مجرد طريقة جديدة لتعزيز "التنمية المستدامة"^(١٠) أو لتسمية هذا "النمو الأخضر"، فإن الغابات هي من المجالات ذات الأولوية التي تكتسي أهمية حيوية بالنسبة إلى بناء الاقتصادات الخضراء.

٤١ - وتكتنز الغابات في طياتها قدرات جبارة على المساهمة في اقتصاد أكثر اخضراراً ومجتمع أكثر استدامة. وبغية الوصول إلى مجتمع أكثر استدامة، من المؤكد أن الضرورة تستدعي إعادة صب تركيز الاقتصاد العالمي على الاستثمار في حماية الموارد الطبيعية وفي إدارتها المستدامة، كالغابات، فضلاً عن الصناعات والتكنولوجيات الخضراء. فهذه الاستثمارات تفضي إلى التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٢ - وثمة وعي وفهم متزايدان من قبل واضعي السياسات لما تختزنه الغابات من إمكانات لتحقيق التنمية ولما تسهم به في الاقتصادات الخضراء. إذ يمكن للغابات أن تقدم إسهاماً كبيراً في بناء الاقتصادات الخضراء بطرق مختلفة، بما فيها عبر التخفيف من آثار تغير المناخ؛

(١٠) انظر United Nations Economic Commission for Europe and Food and Agriculture Organization of the United Nations, "The forest sector in the green economy", Geneva Timber and Forest Discussion paper No. 54 (Geneva, 2009), sect. 2.1

والحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال حماية الموارد المائية وتوفيرها؛ وحماية التنوع البيولوجي وتعزيزه، واعتماد أنظمة دفع لقاء الحصول على الخدمات البيئية؛ وعبر تقديم غير ذلك من الخدمات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، على نحو ما سبقت مناقشته في هذا التقرير. كما يعني بناء الاقتصاد الأخضر تقليص الفوارق الاجتماعية من خلال التفعيل الكامل لإمكانات الغابات من أجل خلق وظائف خضراء.

٤٣ - ويوفر بناء الاقتصاد الأخضر المجال اللازم لتفعيل كامل إمكانات الغابات في خلق كم أكبر من الوظائف الخضراء واللائقة، لا سيما في ضوء توقع استمرار انخفاض إجمالي عدد الوظائف في قطاع الغابات. وينبغي زيادة حصة الوظائف الخضراء في قطاع الغابات في سياق التحول نحو الاقتصادات الخضراء. وثمة خدمات بيئية أخرى من الغابات تتعدى الأخشاب ينبغي التعرف إليها بشكل أفضل وتقديم التعويض عنها. ومن الضروري تحسين التواصل فيما يتعلق بدور الغابات في التوعية حول الصلات بين الغابات والاقتصادات الخضراء. ويتعين إيجاد توازن صحيح بين ما ينبغي للأسواق التصدي له وما يتطلب "تدخل" الحكومات. ويثير ذلك مسألة مدى احتياج القطاع الخاص إلى حوافز القطاع العام لتعزيز بعض الأنشطة الخضراء.

٤٥ - ومن الضروري أن تكون لدى الحكومات رؤية طويلة الأجل بما يتيح تحقيق تحول حقيقي نحو الاقتصادات الخضراء التي تستفيد استفادة كاملة من إمكانات الغابات. والأمر الأساسي في هذا الصدد هو التوصل إلى مزيج وتوازن مناسبين بين أنواع مختلفة من تدابير السياسة العامة الكفيلة بتحقيق أفضل استفادة ممكنة من الغابات والخدمات الحرجية. وبالنظر إلى أنه سيكون على الأرجح للسياسات الزراعية والمتعلقة بالطاقة وتغير المناخ آثار طويلة الأجل على الغابات، من الضروري ضمان اتساق السياسات داخل القطاعات وفي ما بينها.

٤٥ - إن تنمية قطاع الغابات على المدى البعيد وقدرته على تحسين الرعاية الاجتماعية ستكون رهن جملة أمور منها مدى الاعتراف بدور هذا القطاع ومدى دعمه بالإرادة السياسية والسياسات الملائمة. بيد أن ما سيحدد مستقبل قطاع الغابات لن يكون فقط إرادة الحكومات إعطاء الأولوية لهذا القطاع في جداول أعمالها، بل أيضا قدرة هذا القطاع على تحسين كفاءة استخدام الخشب ومواصلة تطوير منتجات مبتكرة وتسويقها بشكل أفضل من أجل اغتنام فرصة الطلب المتزايد على المنتجات الخضراء. لذا من المهم معرفة كيف يمكن للبلدان تعزيز مساهمة الغابات في الاقتصادات الخضراء وكيف يمكن للغابات الاستفادة في الوقت نفسه من الإنفاق الأخضر المتزايد للقطاع العام في المجالات ذات الصلة. وفي هذا

السياق، تكتسي زيادة التعاون مع القطاعات الأخرى، كالطاقة والبناء وإدارة المياه والبيئة، أهمية أساسية.

٤٦ - ويتطلب تشجيع التحول إلى اقتصاد أخضر اتخاذ طائفة واسعة من التدابير المالية والتنظيمية والمؤسسية والتكنولوجية. كما يضطلع الإنفاق العام - الإنفاق الحالي، فضلا عن استثمار الرساميل في البنى التحتية العامة والبحث والتطوير - بدور حيوي في التأثير على التنمية الاقتصادية. وهذا مجال محدد يتعين فيه تعزيز قدرات البلدان النامية.

خامسا - الغابات: قضية متعددة الأبعاد وذات آثار واسعة النطاق تطل مختلف القطاعات

٤٧ - بصرف النظر عن السلع الاستهلاكية التي تعتمد عليها بشكل مباشر مئات الملايين من الأسر - أي الأخشاب والحطب والعلف والأغذية والأدوية ومنتجات الغابات غير الخشبية - توفر الغابات أيضا فوائد وخدمات أخرى غير مباشرة لا تُعد ولا تحصى، بما في ذلك تخزين الكربون وحفظ التنوع البيولوجي، واحتواء الأمراض، وتنظيم الدورات الهيدرولوجية ودورات الكربون والمغذيات المختلفة. وبعض هذه الفوائد عام، وبعضها الآخر خاص؛ وبعضها محلي وبعضها الآخر عالمي؛ وبعضها فوري وبعضها الآخر طويل الأجل. وعليه، فإن ممارسة الإدارة المناسبة أمر حيوي كي تواصل الغابات إنتاج هذه السلع والخدمات المتنوعة الضرورية للحياة والاستدامة.

٤٨ - تغطي الغابات نسبة ٣١ في المائة من مساحة اليابسة في العالم^(١١). وتضم الدول الخمس الأغنى بالغابات (الاتحاد الروسي والبرازيل وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والصين) أكثر من نصف مجموع المساحة الحرجية في العالم. وثمة ١٠ دول أو مناطق لا تحوي غابات على الإطلاق، في حين أن ٥٤ بلدا أخرى تغطي الغابات أقل من ١٠ في المائة من مجموع أراضيها. وقد حُول نحو ١٣ مليون هكتار من الغابات لاستخدامات أخرى أو فُقدت لأسباب طبيعية على مر السنوات خلال العقد الماضي، مقارنة بـ ١٦ مليون هكتار سنويا في التسعينات.

٤٩ - وما برحت مساحة الغابات المزروعة آخذة في الازدياد حتى باتت تشكل الآن ٧ في المائة من مجموع المساحة الحرجية. وبين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، زادت مساحة الغابات المزروعة بنسبة تناهز ٥ مليون هكتار سنويا تُشكّل معظمها من خلال التشجير

(١١) الأرقام الواردة في الفقرات ٤٨ إلى ٥٥ مستقاة من التقييم Global Forest Resources Assessment 2010 الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (انظر الحاشية ٣).

(أي زرع الأشجار في المساحات التي لم تكن مكسوة بالغابات في الآونة الأخيرة). وتتكون ثلاثة أرباع جميع الغابات المزروعة من أنواع أشجار أصلية، في حين يضم ربعها أنواعا جديدة. إن زراعة الأشجار على نطاق واسع تقلص إلى حد كبير الخسارة الصافية في المساحة الحرجية بالعالم.

٥٠ - كما أن نسبة ١٢ في المائة من الغابات في العالم مخصصة لحفظ التنوع البيولوجي، أي بزيادة تفوق ٩٥ مليون هكتار مقارنة بعام ١٩٩٠. وتشكل هذه النسبة اليوم ١٢ في المائة من مجموع المساحة الحرجية أو ما يفوق ٤٦٠ مليون هكتار. ويقع معظم هذه الغابات، لا كلها، داخل محميات. وتغطي المحميات المنشأة قانونا ما يقدر بنحو ١٣ في المائة من غابات العالم. وقد زادت مساحة الغابات المشمولة بالمحميات بنسبة ٩٤ مليون هكتار منذ عام ١٩٩٠، سُجل ثلثا هذه الزيادة منذ عام ٢٠٠٠.

٥١ - وتشكل حماية التربة والموارد المائية الهدف الأساسي لإدارة نسبة ٨ في المائة من غابات العالم. كما حُدد نحو ٣٣٠ مليون هكتار من الغابات للحفظ على التربة والمياه، وللسيطرة على الانهيارات الثلجية، وتثبيت الكثبان الرملية، ومكافحة التصحر أو حماية السواحل. كما زادت مساحة الغابات المخصصة لمهام الحماية بنسبة ٥٩ مليون هكتار بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠، ويعزى ذلك أساسا إلى التشجير على نطاق واسع في الصين بهدف مكافحة التصحر وحفظ موارد التربة والمياه وغير ذلك من أغراض الحماية.

٥٢ - وخصص نحو ٩٤٩ مليون هكتار، أو ما يعادل نسبة ٢٤ في المائة من جميع الغابات، للاستخدام المتعدد، أي، التي تجرى إدارتها بما يجمع بين إنتاج السلع، وحماية التربة والمياه، وحفظ التنوع البيولوجي وتوفير الخدمات الاجتماعية، أو التي يُعتبر أن وظيفتها الأساسية لا تقتصر على إحدى أوجه الاستخدام هذه. ويخضع أكثر من ١,٦ مليار هكتار من الغابات لخطّة للإدارة. وما برحت مساحة الغابات المشمولة بخطط كهذه، التي تشكل أداة هامة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات، تشهد زيادة مطردة، ومع ذلك فإن المعلومات المتوفرة لا تغطي سوى ٨٠ في المائة من المساحة الإجمالي لهذه الغابات.

٥٣ - كما أن مساحة الغابات التي تدار لخدمة وظائف اجتماعية وثقافية آخذة في الازدياد، بيد أنه من الصعب تحديد مساحة المناطق التي تدار لهذا الغرض. فالمناطق والمناطق دون الإقليمية الوحيدة التي تتوفر عنها بيانات جيدة إلى حد ما عن تخصيص الغابات لأغراض الترفيه أو السياحة أو التعليم أو الحفاظ على التراث الثقافي والروحي، هي آسيا الشرقية وأوروبا حيث أفيد بأن توفير هذه الخدمات الاجتماعية يشكل الهدف الرئيسي من إدارة ما يتراوح بين ٢ و ٣ في المائة من مجموع المساحة الحرجية، على التوالي. وخصصت

البرازيل أكثر من خمس مساحتها الحرجية من أجل حماية ثقافة وطريقة عيش الناس الذين يعتمدون على الغابات. أما على الصعيد العالمي، فقد خُصصت نسبة ٤ في المائة من غابات العالم لتوفير الخدمات الاجتماعية.

٥٤ - واستناداً إلى التقييم Global Forest Resources Assessment 2010، تقلصت انبعاثات الكربون من الغابات في السنوات الأخيرة نتيجة لانخفاض معدل إزالة الغابات الذي اقترن بزراعة غابات جديدة على نطاق واسع. وثمة وعي لا سابق له اليوم بالدور الذي تؤديه الغابات في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

٥٥ - وسُجل العديد من المؤشرات الجيدة والاتجاهات الإيجابية على المستوى العالمي في ما يتعلق بالغابات، لا سيما في السنوات الـ ١٠ الماضية، بيد أن العديد من الاتجاهات السلبية ما زال يسجّل على كلٍ من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني. ففي حين تسجل الغابات المزروعة وجهود الحفظ منحنى تصاعدياً، تواصل مساحة الغابات البكر تقلصها بمعدل ينذر بالخطر نتيجة استخدام هذه الغابات أو تحويلها لاستخدامات أخرى. وسجلت الغابات التابعة للملكية خاصة وقيمة المنتجات الحشبية اتجاهها إيجابياً للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

٥٦ - وأكدت التطورات الإيجابية المشار إليها أعلاه الرؤية المنصوص عليها في الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات، أي إبراز إمكانات الغابات إزاء جميع جوانب الحياة البشرية. ويشكل الصك وأهدافه الأربعة إنجازات كبرى للمجتمع الدولي. فقد اعتمدته الجمعية العامة^(١٢) بعد مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٠ ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ويشكل هذا الصك فجر عهد جديد من التعاون الدولي في مجال الغابات، لا باعتبارها قطاعاً بل كقضية حيوية شاملة للقطاعات وكنظام إيكولوجي يسعى إلى النهوض ببرنامج التنمية العالمي، كما يتضح من أحدث البيانات والإحصاءات.

٥٧ - ولم يقتصر الاعتراف بالدور الهام الذي تؤديه الغابات في تحقيق أهداف التنمية العالمية على المنتدى. فقد أحرز المنتدى في الواقع نجاحاً كبيراً في استرعاء انتباه المسؤولين السياسيين على أعلى المستويات لأهمية الغابات في مواجهة التحديات العالمية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أي قبل خمس سنوات من الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، اجتمع قادة من جميع أنحاء العالم في الأمم المتحدة وأجروا استعراضاً شاملاً للتقدم المحرز ورسموا معاً مساراً لتسريع العمل على تحقيق تلك الأهداف بدءاً من تاريخه وحتى عام ٢٠١٥. وخلال الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية

(١٢) انظر القرار ٩٨/٦٢، المرفق.

للألفية، أقرّ زعماء العالم وثيقة ختامية شاملة أعاروا فيها الغابات اهتماما كبيرا. وبالإشارة إلى الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، عمل قادة العالم أساسا على إدماج الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى، اعترافا منهم بقيمة الغابات إزاء برنامج التنمية العالمي ومساهمتها فيه.

سادسا - السنة الدولية للغابات ٢٠١١ ومؤتمر قمة ريو + ٢٠: فرصتان ذهبيتان

٥٨ - أعلنت الجمعية العامة في قرارها ١٩٣/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اقتناعا منها بضرورة تركيز جهود متضافرة للتوعية على جميع المستويات بتعزيز الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة، عام ٢٠١١ سنة دولية للغابات، وأهابت بالحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية المختصة والمجموعات الرئيسية أن تقدم الدعم للأنشطة المتصلة بالسنة الدولية (انظر E/CN.18/2011/7).

٥٩ - وتوفر السنة الدولية للغابات ٢٠١١ فرصة فريدة لتوعية الجمهور بالتحديات التي تواجه العديد من الغابات في العالم والسكان الذين يعتمدون عليها، فضلا عن أنها وسيلة لتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وهناك عدد من قصص النجاح العظيم والدروس القيمة بشأن سبل تعزيز الإدارة المستدامة للغابات. وتوفر السنة الدولية للغابات ٢٠١١ وسيلة لتوحيد هذه الأصوات، وبناء زخم لمزيد من المشاركة العامة في أنشطة الغابات في جميع أنحاء العالم.

٦٠ - وخلال السنة الدولية للغابات، ينبغي للحكومات؛ ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها؛ والمنظمات الإقليمية والدولية؛ والمجموعات الرئيسية أن تساهم وتشارك في الأنشطة المتوخاة للاحتفال بها. وينبغي لها أيضا ربط أنشطتها ذات الصلة بالسنة الدولية، وإقامة الشراكات الطوعية وتعزيز الاحتفال بالسنة الدولية للغابات ٢٠١١ لا كحدث معزول، بل كجزء من عملية متواصلة للدعوة والشراكة لتشجيع المزيد من الوعي والعمل من أجل الإدارة المستدامة للغابات على جميع المستويات.

٦١ - وقررت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٦/٦٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعروف أيضا باسم مؤتمر ريو + ٢٠، في عام ٢٠١٢ في البرازيل. ووفقا لهذا القرار، يتمثل الهدف من المؤتمر في ضمان تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ نتائج مؤتمرات

القمة الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة والثغرات التي لا تزال تشوب هذا التنفيذ، والتصدي للتحديات الجديدة والمستجدة.

٦٢ - وقررت الجمعية العامة أيضا في ذلك القرار ضرورة أن يفضي المؤتمر إلى إصدار وثيقة سياسية مركزة، وأن يشمل تركيز المؤتمر المواضيع التالية لمناقشتها وبلورتها خلال العملية التحضيرية: الاقتصاد المراعي للبيئة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

٦٣ - وإضافة إلى هذا القرار، قررت الجمعية العامة أن تؤجل لجنة التنمية المستدامة النظر في مجموعة المسائل المواضيعية التي تشمل الغابات سنة واحدة، من الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وبناء على ذلك، تقوم اللجنة باستعراض تنفيذ الإجراءات والالتزامات المتعلقة بالغابات في إطار جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ التنفيذية في عام ٢٠١٣ (أوائل أيار/مايو عادة) وتدخل في مفاوضات بشأن السياسات المتعلقة بالغابات في ٢٠١٤ (في أيار/مايو عادة). وفي الوقت نفسه، ستبت الدورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات التي ستعقد في عام ٢٠١٣ في مسألة تمويل الغابات، وستبت الدورة الحادية عشرة التي ستعقد في عام ٢٠١٥ في "الترتيب الدولي المتعلق بالغابات" الذي سيعتمد مستقبلا. وفي هذا السياق، لا بد من الاستفادة من هذه الاستمرارية من أجل معالجة الغابات من خلال مختلف الآليات والعمليات. غير أنه هناك أيضا حاجة إلى تجنب الازدواجية وتداخل المسؤوليات بين الهيئات المختلفة، والاعتراف بالدور الفريد الذي يضطلع به منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال وضع السياسات المتعلقة بالغابات. ويقترح المنتدى اتخاذ تدابير عملية ويحدد السياسات الممكنة والتوصيات المتعلقة بالغابات لغيره من الهيئات واللجان التابعة للأمم المتحدة، وكذلك للمجتمع العالمي.

٦٤ - ويمثل الجزء الوزاري الرفيع المستوى للدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الأداة الأكثر فعالية التي يستخدمها المنتدى لتقديم الإسهامات الفنية للمسؤولين الرفيعي المستوى عن رسم السياسات في مجال الغابات إلى مؤتمر ريو + ٢٠. وفي واقع الأمر، يشكل ذلك الفرصة الوحيدة المتاحة أمام المنتدى ليقوم بذلك قبل أن يعقد هذا المؤتمر. ولحسن الحظ، أرسى الجزء الوزاري للدورة الثانية للمنتدى بالفعل سابقة من خلال تقديم إسهامات فنية بشأن الغابات إلى مؤتمر قمة جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢. ونظرا للاهتمام الكبير الذي يولي حاليا للغابات على أعلى المستويات السياسية، تقع على الجزء الوزاري الرفيع المستوى للدورة التاسعة للمنتدى مسؤولية تاريخية في ضمان أن تحقق نتائجه ما يلي:

(أ) مواجهة للتحديات التي تهدد الغابات؛ (ب) استكشاف الفرص فيما يتعلق بالغابات؛ (ج) زيادة مساهمة الغابات في مواجهة تحديات التنمية العالمية إلى أقصى حد.

٦٥ - وتحقيقا لهذه الغاية، يوصى بشدة بأن يصدر إعلان وزاري عن الجزء الوزاري الرفيع المستوى للدورة التاسعة، وينبغي أن يعتبر إصدار هذا الإعلان مسألة ذات أولوية. كما ينبغي أن يعتمد الجزء الوزاري إعلانا شاملا، لا باعتباره إسهاما في مؤتمر ريو + ٢٠ فحسب، بل أيضا كالتزام بالنظر إلى مجمل المشهد الإنمائي الأوسع نطاقا، ولا سيما السبل التي تسهم الغابات من خلالها في بناء مستقبل مستدام ومزدهر للبشرية جمعاء. وينبغي لهذا الإسهام في مؤتمر ريو + ٢٠ أن يعترف أيضا بدور المنتدى بوصفه الهيئة العالمية الأوسع تمثيلا والأكثر ريادة في مجال الغابات.

سابعاً - الاستنتاجات

٦٦ - ثمة حاجة إلى وضع نموذج جديد للتعامل والترابط بين الناس والموارد الطبيعية الثمينة. وتشابك الغابات تشابكا كثيفا مع القطاعات الأخرى في المجتمع، وتتطلب إدارتها تنسيق الجهود واتباع نهج شاملة لعدة قطاعات ومشاركة بين الوزارات. وثمة ميل متزايد في السنوات الأخيرة إلى النظر فيما يتجاوز احتياجات قطاع الغابات لدى التعاطي في شؤون الغابات وإمكاناتها. فالغابات تمتلك إمكانية هائلة لمساعدة المجتمع الدولي في مواجهة التحديات العالمية الرئيسية والتخفيف من آثارها، من قبيل الطاقة، والغذاء، والمياه، والتصحر، وتغير المناخ، والأزمات المالية.

٦٧ - ومما لا شك فيه أن القيم المتعددة للغابات باتت تحظى اليوم بالاعتراف أكثر من أي وقت مضى. فالغابات تمتلك قدرة حيوية على تقليص الفجوة الهائلة بين أغنى وأفقر الأسر المعيشية، شرط وضع إطار للسياسات الملائمة والعمل على إنفاذها. ومن المهم تشجيع سلوك مسار يوصل الرسالة الرئيسية المستمدة من الموضوع المشترك للدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والسنة الدولية للغابات ٢٠١١ وهي "تسخير الغابات لمصلحة البشر" عن طريق تعزيز منظور شامل للغابات يتضمن جميع الخدمات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والثقافية والروحية التي توفرها الغابات.

٦٨ - ويشكل أول اتفاق دولي شامل بشأن الغابات، وهو الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، والأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، المساهمة الهامة للمنتدى في جدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة ومكافحة الفقر. وقد قامت هذه المساهمة بأدوار هامة في

وضع نهج شامل للغابات والمساعدة في إيجاد تعريف واضح لمساهمة الغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٦٩ - ويشكل هذا الصك أول استراتيجية عالمية شاملة وعملية المنحى على الإطلاق تهدف إلى تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، وتتضمن إجراءات وأهدافاً وجدولاً زمنية ووسائل متوقعة محددة فيما يتعلق بجميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات. ومن المهم استنباط الأدوات والآليات اللازمة لتنفيذ الالتزامات والإجراءات الواردة في هذا الصك، وتعزيز إنجازها وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات باعتبارها مسألة ذات أولوية عالية. ويشكل الصك والأهداف العالمية المتعلقة بالغابات أدواتين فعاليتين لتعزيز إدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز التنمية الموجهة لصالح الفقراء، والاستثمار المراعي للبيئة في الأجل الطويل وخلق فرص العمل لجميع البلدان.

٧٠ - وتتسم مشاركة وانخراط وإشراك الجهات المؤثرة في السياسات المتعلقة بالغابات، وكذلك الجهات المتأثرة بهذه السياسات، في وضع وتنفيذ أنظمة وقواعد للغابات بأهمية حيوية، وهو ما سيضمن فعالية هذه السياسات. ومن المهم أيضاً الاعتراف بالدور الذي تضطلع به العمليات الإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجماعات الرئيسية من أصحاب المصلحة في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات في جميع أنحاء العالم.

٧١ - وثمة حاجة إلى عكس انخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى قطاع الغابات من خلال التركيز على الوظائف المتعددة للغابات والبضائع والخدمات التي تقدمها، وكذلك على مساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٧٢ - ويتيح التمويل في إطار خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات فرصة كبيرة لتمويل الغابات. وينتشر هذا التمويل عبر البلدان والقطاعات، ولذلك فمن المهم فهم الثغرات والعقبات والفرص والإضافات المحتملة التي يحملها معه هذا التمويل. ومن المهم للغاية تقييم ما يلي: كيفية تحسين فعالية وشفافية المبادرات القائمة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات؛ وكيفية ضمان توسيع نطاق تطبيق تمويل الغابات ليشمل العدد الكبير من البلدان المستبعدة في الوقت الحاضر من تمويل خفض الانبعاثات؛ وكيفية التأكد من تضمين البرامج التنفيذية لمبادرات التمويل الخاصة بخفض الانبعاثات ما صدر عن المنتدى من مشورة وتوجيه وتوصيات بشأن السياسات.

٧٣ - وتشكل إدارة الغابات عنصراً هاماً من عناصر بناء الإدارة المستدامة للغابات. ومن المهم تعزيز شفافية السياسات والإجراءات الحكومية الموجهة نحو إنفاذ قوانين الغابات

ومكافحة قطع الأشجار غير القانوني، وتهيئة بيئة مؤاتية كأساس ضروري لاستكشاف كامل إمكانات الغابات فيما يتعلق بسبل كسب العيش المستدامة للناس.

٧٤ - ولضمان اتساق الجهود على الصعيد الوطني، لا بد من إقامة صلات واضحة بين البرامج الوطنية للغابات وغيرها من الخطط، بما في ذلك في ورقات استراتيجية الحد من الفقر. ويجب على البرامج الوطنية للغابات أن تحدد بوضوح أهمية الأشجار والغابات والدور الذي في وسعها القيام به في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن تبرز الفرص المتاحة أمام توسيع نطاق المبادرات الجيدة.

٧٥ - ودعا زعماء العالم الذين حضروا الاجتماع العام الرفيع المستوى لعام ٢٠١٠ للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى تعزيز الالتزامات السياسية والعمل السياسي على جميع المستويات من أجل التنفيذ الفعال للأهداف العالمية المتعلقة بالغابات والإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات بغية الحد من فقدان الغطاء الحرجي وتحسين سبل كسب العيش للأشخاص الذين يعتمدون على الغابات. ودعوا إلى القيام بذلك بالطرق التالية: استحداث نهج شامل أكثر فعالية لتمويل الأنشطة؛ ومشاركة المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية وغيرها من الأطراف المؤثرة المعنية؛ وتعزيز الحوكمة الرشيدة على الصعيدين الوطني والدولي؛ وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة الأخطار التي تشكلها الأنشطة غير المشروعة.

٧٦ - ويوفر مؤتمر ريو + ٢٠ والسنة الدولية للغابات ٢٠١١ فرصتين استثنائيتين لتعزيز الالتزام السياسي ودفع التعاون الدولي في مجال المضي في تنفيذ الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، من خلال إطلاق مبادرات ملموسة ومحددة على الأرض تشارك فيها الحكومات المهمة وأصحاب المصلحة المعنيون، بما في ذلك القطاع الخاص ومجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

ثامنا - التوصيات

٧٧ - قد يود المنتدى أن يقوم بما يلي:

(أ) الاعتراف بدور الغابات والأشجار في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك فوائدها إزاء سبل كسب العيش لأكثر من بليون شخص يعيشون في فقر مدقع ودورها البالغ الأهمية في تعزيز استقرار المناخ وحفظ التنوع البيولوجي وحماية الخطوط الساحلية ومستجمعات المياه والتربة؛

(ب) تحقيق تقدم في تنفيذ الصك الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات، وكذلك تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات على جميع المستويات، كوسيلة لإحراز تقدم في تنفيذ خطة التنمية العالمية؛

(ج) إعادة التأكيد على الدور الريادي الفريد لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، داخل منظومة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بوضع سياسات الغابات وتنفيذ الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات وفي تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات على كل من الصعد الوطني والإقليمي والعالمي؛

(د) دعوة جميع الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة إلى القيام بخطوات فورية نحو تنفيذ نتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما فيما يتعلق بالغابات؛

(هـ) الاعتراف بأهمية الغابات في التقدم نحو التنمية المستدامة وتحقيق الاقتصادات الخضراء، ودعوة البلدان إلى تعزيز التنمية الاقتصادية الخضراء من خلال الاستثمار في الصناعات المستدامة ذات العلاقة بالغابات وإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالعدالة ويتيح للبلدان الاستفادة من الفرص التي يوفرها؛

(و) التأكيد على أن الجهود الرامية إلى بناء اقتصادات خضراء ينبغي أن تفضي إلى رفاه الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية وأن تؤدي في نفس الوقت إلى الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية وإلى التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية، ولا سيما القضاء على الفقر، وذلك على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ز) إبراز أهمية البيئة المؤاتية ووسائل التنفيذ فيما يتعلق بتعزيز الإدارة المستدامة للغابات، والدعوة إلى تعزيز التعاون في مجالات التمويل والتجارة ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً وبناء القدرات؛

(ح) الإسراع بخطى التعاون فيما يتعلق بمعالجة احتياجات البلدان من التمويل، ولا سيما البلدان النامية ذات الاحتياجات والظروف الخاصة، كي تتمكن من إدارة غاباتها بصورة مستدامة واتخاذ إجراءات للتحفيز على حماية وحفظ الغابات الطبيعية وخدمات النظام الإيكولوجي التي توفرها، باعتبارها عوامل حيوية للتخفيف من أثر تغير المناخ والحد من فقدان موارد الغابات؛

(ط) تجديد التزامه بإيجاد حل دائم لتمويل الغابات خلال دورته العاشرة، على النحو المتوخى في قرار الدورة الاستثنائية المعقودة في إطار دورته التاسعة بشأن وسائل التنفيذ، ولدعم الأنشطة التي يضطلع بها فيما بين الدورات بشأن تمويل الغابات، على النحو الوارد في تقرير فريق الخبراء المخصص المشترك بين الحكومات المفتوح العضوية المعني بتمويل الغابات؛

(ي) تعزيز التعاون بشأن إنفاذ قوانين الغابات وإدارتها، ودعوة الدول الأعضاء إلى تحسين إمكانية وصول المجتمعات المحلية إلى الأسواق وتعزيز إشراك السكان المحليين، بما في ذلك الشعوب الأصلية والنساء، في عملية اتخاذ القرارات، وتقاسم المنافع وحفظ ما تحويه الغابات من قيم ثقافية واجتماعية، كوسيلة لتعزيز القيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات لفائدة الأجيال الحاضرة والمقبلة؛

(ك) الاعتراف بأهمية تمويل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات باعتباره فرصة جديدة لتمويل الغابات، وبضرورة فهم الآثار المترتبة على تمويل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات وما إذا كان هذا التمويل سيغطي احتياجات الغابات الأوسع للتمويل؛

(ل) دعوة مبادرات خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات إلى الاستفادة الكاملة في أنشطتها وبرامجها من توصيات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات المتعلقة بالسياسات، بوصفه الهيئة العالمية الوحيدة التي تضع السياسات المتعلقة بالغابات في الأمم المتحدة؛

(م) التأكيد على أهمية مفهوم الإدارة المستدامة للغابات الآخذ في التطور، والمنصوص عليه في الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات كتعبير عالمي عن هذه الإدارة وافقت عليه الأمم المتحدة وحظي بالقبول على نطاق واسع؛

(ن) الدعوة إلى تعزيز التعاون مع الصكوك ذات الصلة، والمنظمات المشتركة بين الحكومات وعمليات القطاعين العام والخاص، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها؛

(س) دعوة الشراكة التعاونية المعنية بالغابات إلى تعزيز دعمها لعمل المنتدى والمساهمة الفعالة في تنفيذ الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، بما في ذلك من خلال توفير الموارد التقنية والمالية وضمان أن تقوم مجالس إدارتها باتخاذ التدابير الرامية إلى دعم تنفيذ الصك وتحقيق الأهداف الواردة فيه؛

(ع) دعوة البلدان إلى إدماج برامجها الوطنية بشأن الغابات في الأولويات الوطنية الأوسع وبرامج التخطيط الإنمائي، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر؛

(ف) مواصلة دعوة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ومصارف التنمية والمجموعات الرئيسية والشركاء الآخرين ذوي الصلة إلى الاستفادة من فرصتين اللتين تتبعهما السنة الدولية للغابات ومؤتمر ريو + ٢٠ المؤتمر وعملياته التحضيرية، بوصفها منابر هامة لإبراز المزايا المتعددة للإدارة المستدامة للغابات ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال الإعلان عن مبادرات والتزامات جديدة؛

(ص) تشجيع الدول الأعضاء والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بالتعاون مع الأمانة العامة، على المشاركة النشطة في العملية التحضيرية لمؤتمر ريو + ٢٠ والمساهمة الفعالة فيها، وكذلك خلال السنة الدولية للغابات، بما في ذلك من خلال تنظيم مختلف أنواع الاجتماعات والمناسبات وحلقات العمل بهدف مواصلة مناقشة إمكانات الغابات والتوسع في بحثها فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالقضاء على الفقر وتعزيز سبل كسب العيش المستدام للناس، بما يؤدي إلى بناء اقتصادات خضراء بالفعل؛

(ق) دعوة مؤتمر ريو + ٢٠ إلى القيام بما يلي:

١' التأكيد من جديد على إمكانيات الغابات فيما يتعلق بتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة ودور الغابات في تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر من خلال المساهمة في بناء اقتصادات خضراء؛

٢' تقديم الدعم إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وبرنامج عمله المتعدد السنوات والاعتراف بالقيمة المضافة التي يقدمها المنتدى، ولا سيما الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات والأهداف العالمية المتعلقة بالغابات؛

٣' مواصلة دعم العمل الجاري الذي يضطلع به المنتدى حالياً فيما يتعلق بتمويل الغابات وتوفير دعم سياسي أساسي من أجل الوصول إلى استنتاجات لا يرقى إليه شك بشأن تمويل الغابات في الدورة العاشرة للمنتدى، في عام ٢٠١٣؛

(ر) الطلب إلى الأمين العام أن يحيل النتائج التي توصل إليها الجزء الوزاري الرفيع المستوى للدورة التاسعة للمنتدى إلى مؤتمر ريو + ٢٠.